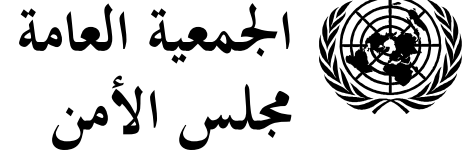


Distr.: General
26 November 2001
Arabic
Original: Arabic/English



مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

البنود ٢٥ و ٢٧ و ٣٥ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٧٨ و ٩٥ و ٩٦
و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٧ و ١١٩ و ١٦٦ من
جدول الأعمال

سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج
الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في
سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
نحو إقامة شراكات عالمية
قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط
اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن
اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
مسائل السياسة القطاعية
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية
المحتلة بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري
المحتل على مواردهم الطبيعية
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات
في موضوع تمويل التنمية

متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية

الثانية للشيخوخة

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من

الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الذي أدلى به صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بمناسبة افتتاح الدورة العادية الثلاثين لمجلس الشورى، المعقودة في الدوحة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وسأغدو ممثنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٥ و ٢٧ و ٣٥ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٧٨ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٧ و ١١٩ و ١٦٦ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة الكرام أعضاء مجلس الشورى

بسم الله وعلى بركته أعلن افتتاح الدورة العادية الثلاثين لأعمال مجلسكم الموقر.

حضرات الأخوة

نلتقي اليوم على عادتنا في كل عام لبدء دورة جديدة من أعمال مجلس الشورى الذي نقدر له على الدوام دوره في إثراء الحوار الموضوعي الهادف إلى تحقيق المصلحة العامة وتعزيز المشاركة الشعبية في العمل الوطني في مجال السياسة التشريعية.

وإذا كان مجلس الشورى يعد مرحلة أساسية من مراحل تطوير مؤسسات الدولة فإنني أطلع معكم ومع أبناء شعبنا إلى مرحلة ما بعد إصدار الدستور الدائم الذي تبذل اللجنة المكلفة بوضعه جهدا مشكورا في إنجازه في الموعد المحدد وتضمينه الأحكام التي تتوق جميعا إلى أن نراها واقعا ملموسا لمجتمع قادر على تلبية متطلبات عصره ومسيرة ما سيحققه التقدم الإنساني في السنوات القادمة من إنجازات. وإنني لعللى ثقة من أن ما أرساه مجلس الشورى من تقاليد في ممارسة مهامه طوال السنوات الماضية وما اكتسبه من خبرات كبيرة متنوعة يضع الأساس الصلب لمجلس نيابي منتخب لن يبدأ من فراغ أو يتلمس طريقه بين أحكام الدستور الدائم بل سيجد في تلك التقاليد والمكتسبات العون والسند الذي يجنبه العثرات وينير له الطريق لتحقيق ما نعقده عليه من آمال بإذن الله.

الأخوة الكرام

منذ بداية هذا العام بدأ نمو الاقتصاد العالمي في التراجع وظهرت عليه بوادر الانكماش وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بانعكاساتها السلبية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتزيد من مخاطر استمرار تراجع النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.

وهذا بدوره كان له تأثير سلبي على معظم دول العالم، فقد انخفضت أسعار السلع المختلفة وخاصة البترول تبعاً لذلك حيث أدى تباطؤ النمو الاقتصادي في العالم إلى تراجع الطلب على النفط بدرجة كبيرة منذ بداية العام ويتوقع أن لا تستقر أسعار النفط خلال الفترة القادمة. وإن كان لارتفاع أسعار النفط في الفترة الماضية آثاره الإيجابية علينا فقد استخدمت الإيرادات الإضافية التي تحققت نتيجة للارتفاع في الأسعار في سداد جزء من الديون الناتجة عن العجز المتكرر في الموازنات السنوية السابقة بالإضافة إلى تمويل المشروعات

الصناعية الكبرى. إلا أن قطر لم تكن شأنها في ذلك شأن مناطق أخرى من العالم بمنأى عن الآثار السلبية لهذه الأزمة، فقد أدى انكماش الطلب العالمي على النفط والهبوط الكبير في أسعاره إلى انخفاض متوقع في الإيرادات المالية للدولة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

حضررات الأخوة

لقد قطعت بلادنا شوطا كبيرا في تنفيذ البرامج الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني وحقت نموا متواصلا في قطاع الصناعات الهيدروكربونية، إلا أننا لم نحقق ما كنا نصبو إليه في مجال الصناعات المتوسطة والخفيفة، فهذه الصناعات تعتمد بصفة أساسية على نشاط القطاع الخاص، إذ أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. ولتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال، فقد استمكت الدولة بنك التنمية الصناعية بالكامل من أجل إيجاد آلية مناسبة لتنفيذ تلك المشروعات بالتعاون مع القطاع الخاص. بالإضافة إلى أنها ستعمل على إزالة المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تعترض طريق القطاع الخاص في هذا المجال.

وإننا نؤكد عزمنا وتصميمنا على الاستمرار في سياساتنا الثابتة والهادفة إلى تنفيذ المزيد من المشاريع الصناعية وتطوير البنية التحتية وفقا للبرامج والخطط المعتمدة وموالة إصدار القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم العديد من الحوافز المجزية للمستثمرين بالإضافة إلى ترويج المناخ الاستثماري بهدف زيادة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في المشروعات الاقتصادية. ولعل إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار يعكس حرصنا على تدعيم وتفعيل عملية التنمية الاقتصادية بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية مع ضرورة مواكبة المستجدات العالمية والاستفادة من الفرص المتاحة.

وحرصا منا على أن تشمل مسيرتنا التنموية كافة قطاعات الدولة، تبذل الحكومة جهودا كبيرة لرفع مستوى نظامنا التعليمي وتطوير التأهيل العلمي والتقني بالاستعانة ببيوت الخبرة الدولية المشهود لها بالكفاءة.

ولا بد لي من أن أبدي في هذا المقام ارتياحنا للنتائج الطيبة التي حققها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقدت فعالياته قبل أيام قليلة في الدوحة وأن أتوجه بخالص الشكر إلى كل من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر وخاصة للمتطوعين منهم على ما بذلوه من جهود في هذا السبيل.

حضررات الأخوة

إننا في دولة قطر إذ نؤكد انتماءنا الراسخ الخليجي والعربي والإسلامي نشدد على أولويات سياستنا الخارجية التي تأتي في مقدمتها تعزيز علاقاتنا مع دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية الشقيقة وتعميق أواصر الأخوة والتكامل معها ونتطلع إلى اجتماع القمة المقبل لمجلس التعاون في سلطنة عمان الشقيقة التي نأمل أن تكون ناجحة ومثمرة وأن تسفر عن نتائج إيجابية على دولنا وشعوبنا ونحن على يقين بأن رعاية جلالة الأخ السلطان قابوس بن سعيد لهذه القمة وحكمته ستساهم في إنجاحها وفي تدعيم التضامن والتلاحم وتعزيز المصالح والأهداف المشتركة لأبناء هذه المنطقة.

حضرات الأخوة

لقد تابعنا جميعاً أعمال الإرهاب الوحشية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر الماضي وذهب ضحيتها آلاف من المدنيين الأبرياء. ولقد أدنا بقوة هذه الأعمال وأكدنا على ضرورة ملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة، ومع إدراك العالم أجمع لخطورة هذه الظاهرة الإجرامية على مستقبل الجنس البشري وتقدمه ورخائه واستقراره فقد انعقد إجماعه على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة وتخليص العالم من شرورها.

ولقد كانت الدول الإسلامية سباقة في هذا المجال ولم يقتصر ذلك على إدانتها الإجماعية لتلك الأعمال الإرهابية البشعة في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجيتها الذي عقد بالدوحة الشهر الماضي، بل كانت وقبل ذلك بعدة سنوات قد أقرت مشروع معاهدة دولية لمكافحة الإرهاب ودعت الدول الإسلامية للانضمام إليها إلا أن دولنا العربية والإسلامية تجدد نفسها في موقف الدفاع عن النفس إزاء محاولات مشبوهة لإصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين فالإرهاب ليس حكراً على دين بذاته أو منطقة بعينها أو عرق دون سواه كما أنه يتنافى مع جميع الشرائع السماوية وفي مقدمتها ديننا الإسلامي الحنيف الذي يحض على الخير والتسامح والمحبة لا على العنف والعداوة والبغضاء. ونأمل من الدول العربية والإسلامية أن تتخذ خطوات جادة لدرء هذه التهمة الظالمة وهو ما يتعين علينا أن نفعله بكل الجدية وأن نعتمد في ذلك على أسلوب الحوار الموضوعي القائم على مقارعة الحجة بالحجة وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام ودوره في الحضارة الإنسانية.

حضرات الأخوة

إن لدولنا العربية والإسلامية موقفاً مبدئياً يتمثل في ضرورة التفرقة بين الإرهاب كظاهرة إجرامية وبين حق الشعوب التي تترجح تحت نير الاحتلال العسكري في تحرير أوطانها وممارسة حقها الأصيل الذي كفلته كافة المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة في تقرير مصيرها. ولقد دعوت في كلمتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضرورة تعريف الإرهاب تعريفاً دقيقاً على الأساس المتقدم. ولعلنا نأمل أن يكون ما أقرته منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد نواة للجهد الدولي الذي ستبذله الأمم المتحدة في هذا

السبيل وأن يكون التصدي المستمر لهذه الظاهرة تحت قيادتها في إطار معاهدة دولية ملزمة للدول الأطراف.

حضرates الأخوة

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى إزالة بؤر التوتر في العالم وحل المشاكل المزمنة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين وتهيئ التربة الملائمة للتطرف والعنف وإننا لعللى ثقة من أن التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية يلي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على ترابه الوطني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية وانسحابها إلى الحدود الدولية المعترف بها في لبنان، هو السبيل إلى إعادة الأمن والاستقرار والسكينة إلى الشرق الأوسط لتنعم شعوبه دون استثناء بالسلام الذي افتقدته لسنوات طويلة.

أيها الأخوة

إن الظروف القاسية والمعاناة الصعبة للشعب العراقي الشقيق تشير في نفوسنا الإحساس بالألم والمرارة وتحتم علينا تلمس السبل للخروج من هذه الأزمة وإيجاد الحلول السياسية المناسبة لها بما يضمن المحافظة على وحدة العراق وسيادته واستقلاله ويحقق الأمن والاستقرار في المنطقة مع الأمل في أن تتضافر جميع الجهود لحل قضية المفقودين.

حضرates الأخوة

ونحن نطوي صفحات عام مضى، عاما مليئا بأحداثه المتناقضة، أحداثا حملت للعالم الكثير من المفاجآت وعكست العديد من المآسي التي لا تتفق مع روح الخير ودعوة السلام ولكن مع ذلك علينا أن نمضي، نمضي لنبي أياما أكثر ازدهارا ومستقبلا أكثر إشراقا نتسلح بالعلم وبالإيمان وبحق البشرية في العيش بحرية واطمئنان وهذا يتطلب منا الكثير من الجهد والإخلاص. فلننظر لمستقبل بلادنا بعين مرآتها التفاؤل وروح عامرة بالعزم، فبالإرادة والتصميم نبي مستقبل بلادنا وقادم أجيالنا.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.